



الأمين العام للحكومة  
إلى  
السيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبين

الموضوع: مشروع مرسوم رقم 2.23.1 يتعلق بتنفيذ نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

\*\_\*\_\*

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له العز والتمكين

وبعد، يشرفني أن أوافيكم بنسخة من مشروع المرسوم المشار إليه في الموضوع أعلاه، تمهيدا لمناقشته خلال اجتماع مجلس الحكومة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والسلام.

الأمين العام  
محمد حجوي



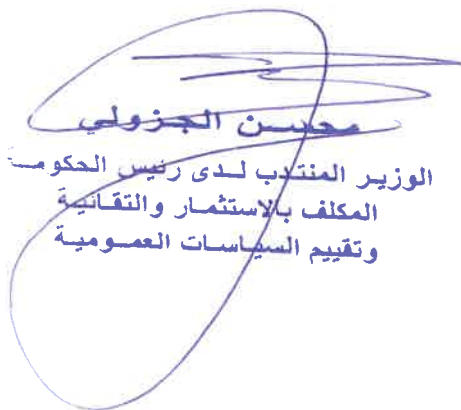
● نظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، والذي يُمكن من امتيازات محددة في إطار تعاقدى يتم التفاوض عليها. ويشمل هذا النظام مشاريع الاستثمار الذي يساوي أو يفوق مبلغها الإجمالي لملياري (2.000.000.000) درهم، عندما يتبين أنها تستجيب على الأقل لمعيار من المعايير التالية:

- ✓ أن يُسهم، بصورة فعلية، في ضمان الأمن المائي أو الطاقى أو الغذائي أو الصحي للمغرب؛
- ✓ أن يكون له أثر ملموس على عدد مناصب الشغل المباشرة أو غير المباشرة المزمع إحداثها؛
- ✓ أن يكون له أثر كبير على الإشعاع الاقتصادي والتموقع الاستراتيجي للمغرب على الصعيد الإقليمي أو القاري أو الدولي؛
- ✓ أن تكون له آثار مُتلاحقة على تنمية منظومات قطاعية أو أنشطة قطاعية؛
- ✓ أن يُسهم، بكيفية ملموسة، في تنمية تكنولوجيات رائدة وتملكها.

● حكمة أنظمة دعم الاستثمار، من خلال إحداث اللجنة الوطنية للاستثمار، بموجب المادة 34 من القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، والتي تتألف من وزراء، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة. وتمثل اختصاصات هذه اللجنة، على وجه الخصوص، في المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار، المعدة في إطار نظام الدعم الأساسي، التي يساوي أو يفوق مبلغها الإجمالي 250 مليون درهم وفي البت في الطابع الاستراتيجي لمشاريع الاستثمار المعدة في إطار نظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

وبالنسبة لمشاريع اتفاقيات الاستثمار التي يقل مبلغها الإجمالي عن 250 مليون درهم، فإنه سيتم إعدادها والموافقة والتوقيع عليها على المستوى الجهوي.

وسينسخ مشروع هذا المرسوم، ابتداء من تاريخ دخوله حيز التنفيذ، المرسوم رقم 2.00.895 المتخذ لتطبيق المادتين 17 و 19 من القانون الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق الاستثمار، كما تم تغييره وتتميمه.

  
محسن الجزولي  
الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة  
المكلف بالاستثمار والتقانية  
وتقييم السياسات العمومية

مشروع مرسوم رقم 2.23.1 صادر في ..... (.....) يتعلق بتنفيذ نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

المملكة المغربية

رئيس الحكومة،

وقعه بالعطف:

وزير الداخلية

وزير الداخلية<sup>1</sup>

عبد الوافي لقيت

بناء على الدستور، ولا سيما الفصلين 89 و 92 منه؛

وعلى القانون - الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.76 بتاريخ 14 من جمادى الأولى 1444 (9 ديسمبر 2022)، ولا سيما المواد 11 و 12 و 13 و 14 و 15 و 16 و 17 و 34 و 40 منه؛

الوزير المنتدب لدى

رئيس الحكومة

المكلف بالاستثمار

والتقائية وتقييم

السياسات العمومية

وعلى القانون رقم 60.16 القاضي بإحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.17.49 بتاريخ 8 ذي الحجة 1438 (30 أغسطس 2017)؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ ..... (.....)،

مصن الجولان  
الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة  
المكلف بالاستثمار والتقائية  
وتقييم السياسات العمومية

رسم ما يلي:

الباب الأول

أحكام عامة

الوزير المنتدب لدى

وزيرة الاقتصاد

والمالية المكلف

بالميزانية

المادة الأولى.- يقصد في مدلول هذا المرسوم بالعبارات التالية ما يلي:

أ) مشروع الاستثمار: كل مشروع استثمار ينجز فوق التراب الوطني ويحدث مناصب شغل قارة ويرمي إلى إنتاج سلع أو تقديم خدمات؛

ب) المستثمر: كل شخص ذاتي أو اعتباري ينجز مشروعاً استثمارياً؛

وزير الاقتصاد والمالية

المكلف بالميزانية

فوزي لقجع

ج) مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح: مبلغ الاستثمار الذي يتم على أساسه حساب منح الاستثمار؛

د) منح الاستثمار: المنح التي تمنحها الدولة للمستثمرين في إطار اتفاقية استثمار؛

هـ) مبلغ الاستثمار الإجمالي: التكلفة الإجمالية، دون احتساب الرسوم، لكل عملية تتعلق بإحداث أنشطة أو توسيع نطاقها، بما في ذلك مصاريف الدراسات والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ووضع الطرائق، وثن العقار الخاص كما هو معرف بموجب البند ز) أدناه، و/أو ثمن العقار العمومي كما هو معرف بموجب البند ح) أدناه، وتكلفة اقتناء المباني أو كرائها أو إيجارها مع خيار الشراء، وتكلفة البنيات التحتية الداخلية والخارجية، والهندسة المدنية، وتكلفة أعمال التهيئة، والسلع التجهيزية والمعدات والآلات، وعند الاقتضاء، كل عملية اقتناء أو تجديد تتعلق بالسلع التجهيزية التي يستلزمها إنجاز مشروع الاستثمار؛

و) منصب شغل قار: كل منصب شغل كان موضوع عقد شغل مبرم لمدة ثمانية عشر (18) شهرا متواصلة على الأقل، يحدثه المستثمر، بصورة مباشرة، أثناء استغلاله لمشروعه الاستثماري. يتعين أن يكون الأجراء المشغلين في هذا الإطار من جنسية مغربية وأن يكونوا مسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

ز) ثمن العقار الخاص: المبلغ المقابل لاقتناء قطعة أرضية لا تدخل ضمن الملك الخاص للدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات أو المقاولات العمومية و/أو كرائها و/أو إيجارها مع خيار الشراء؛

ح) ثمن العقار العمومي: المبلغ المقابل لاقتناء قطعة أرضية تدخل ضمن الملك الخاص للدولة أو للجماعات الترابية أو للمؤسسات أو المقاولات العمومية و/أو كرائها و/أو مبلغ الأتاوى المقابل للاحتلال المؤقت للقطع الأرضية التابعة للملك العمومي للدولة أو للجماعات الترابية؛

ط) المبلغ المتبقي من مبلغ الاستثمار الإجمالي: الفرق بين مبلغ الاستثمار الإجمالي وثن كل من العقار العام والعقار الخاص؛

ي) نسبة مناصب الشغل القارة: ناتج قسمة عدد مناصب الشغل القارة المحدثة على مبلغ الاستثمار الإجمالي بملايين الدراهم؛

ك) نسبة النوع: ناتج قسمة كتلة الأجور المخصصة للنساء على كتلة الأجور الإجمالية؛

ل) **من المستقبل أو الارتقاء بمستوى الأنشطة:** المهن ذات المحتوى التكنولوجي العالي و/أو التي لها إمكانات تطوير عالية أو مشاريع الاستثمار التي تندرج في إطار استراتيجية للارتقاء بالمستوى، كما هي مُعرفة بموجب قرار لرئيس الحكومة؛

م) **مشروع الاستثمار المستدام:** كل مشروع استثمار يستوفي معايير تحدد بموجب قرار لرئيس الحكومة؛

ن) **مشروع الاندماج المحلي:** كل مشروع استثمار يُحقق أثناء استغلاله نسبة دنيا من الاندماج المحلي تحدد بموجب قرار لرئيس الحكومة.

تُحدد، بموجب قرار لرئيس الحكومة، كيفية حساب ثمن العقار الخاص وثن العقار العمومي المشار إليهما أعلاه.

**المادة 2-** تُحسب منح الاستثمار المشتركة والمنحة الترايية والمنحة القطاعية المشار إليها في الفرع الثاني من الباب الثاني من هذا المرسوم على أساس مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح.

يُستثنى من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح ثمن العقار العمومي كما هو مُعرّف بموجب البند ح) من المادة الأولى أعلاه.

تُحدد حصة ثمن العقار الخاص في نسبة 20 % من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح.

عندما يساوي ثمن العقار الخاص أو يقل عن نسبة 20 % من مبلغ الاستثمار الإجمالي، فإن مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح يساوي مبلغ الاستثمار الإجمالي ناقص ثمن العقار العمومي.

غير أنه عندما يمثل ثمن العقار الخاص أكثر من 20 % من مبلغ الاستثمار الإجمالي، فإن مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح يساوي مجموع المبلغ المتبقي من مبلغ الاستثمار الإجمالي و 20 % من مبلغ الاستثمار الإجمالي.

**المادة 3-** يجب أن ينجز كل مشروع استثمار داخل أجل لا يتعدى خمس سنوات ابتداء من تاريخ التوقيع على اتفاقية الاستثمار، ما عدا إذا نصت اتفاقية الاستثمار على خلاف ذلك.

يمكن أن يمدد الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه في حالة القوة القاهرة. يكون هذا التمديد موضوع عقد مُلحق.

**المادة 4-** يتم صرف منح الاستثمار على دُفعات حسب تقدم إنجاز مشاريع الاستثمار.

**المادة 5-** يتعين على كل مستثمر لم يف بالتزاماته التعاقدية أن يرجع للدولة الامتيازات و/أو منح الاستثمار المخولة له في إطار نظام الدعم الأساسي للاستثمار أو نظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

تُحدد كفاءات تفعيل أحكام الفقرة الأولى أعلاه بموجب قرار لرئيس الحكومة.

## الباب الثاني

### كفاءات تفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار

#### الفرع الأول

#### معايير الاستفادة من نظام الدعم الأساسي للاستثمار

**المادة 6-** مع مراعاة أحكام المادتين 15 و16 من هذا المرسوم، يمكن أن تستفيد من المنح المنصوص عليها في نظام الدعم الأساسي للاستثمار:

- مشاريع الاستثمار التي يساوي مبلغها الإجمالي أو يفوق خمسين مليون (50.000.000,00) درهم والتي يتراوح عدد مناصب الشغل القارة التي ستُحدثها بين عتبة تُحدد بقرار لرئيس الحكومة ومائة وتسعة وأربعين (149) منصبا؛
- أو مشاريع الاستثمار التي يساوي أو يفوق عدد مناصب الشغل القارة التي ستُحدثها مائة وخمسين (150) منصبا.

#### الفرع الثاني

#### منح الاستثمار

**المادة 7-** تطبيقا لأحكام المادتين 12 و15 من القانون - الإطار السالف الذكر رقم 03.22، تُمنح منح الاستثمار المشتركة وفق المعايير وحسب النسب الواردة في الجدول أدناه:

## منح الاستثمار المشتركة

| النسب   | المعايير   |                      |
|---|--|----------------------|
| 5% من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح  | نسبة مناصب الشغل القارة المزمع إحداثها تفوق 1 وتساوي أو تقل عن 1,5 | إحداث مناصب شغل قارة |
| 7% من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح  | نسبة مناصب الشغل القارة المزمع إحداثها تفوق 1,5 وتساوي أو تقل عن 3 |                      |
| 10% من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح | نسبة مناصب الشغل القارة المزمع إحداثها تفوق 3                      |                      |
| 3% من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح  | نسبة النوع تساوي أو تفوق 30 %                                      | 2                    |
| 3% من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح  | مهن المستقبل أو الارتقاء بمستوى الأنشطة                            | 3                    |
| 3% من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح. | مشروع الاستثمار المستدام   | 4                    |
| 3% من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح. | مشروع الاندماج المحلي  | 5                    |



باستثناء المنح الواردة في 1 من الجدول أعلاه، يمكن الجمع بين منح الاستثمار المشتركة.

**المادة 8-** تطبيقاً لأحكام المادتين 13 و15 من القانون-الإطار السالف الذكر رقم 03.22 ، يمكن أن تستفيد مشاريع الاستثمار المنصوص عليها في المادة 6 من هذا المرسوم من منحة ترايبية، عندما تنجز في دائرة النفوذ الترابي للأقاليم أو العائلات المدرجة في الفئتين أ) أو ب) أدناه. تحدد نسبة هذه المنحة كما يلي:

- الفئة أ): 10 % من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح؛
- الفئة ب): 15 % من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح.

تُحدد قائمة الأقاليم أو العائلات المدرجة ضمن الفئتين أ) وب) أعلاه بموجب قرار لرئيس الحكومة يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

**المادة 9-** تطبيقاً لأحكام المادتين 14 و15 من القانون-الإطار السالف الذكر رقم 03.22، يمكن أن تستفيد مشاريع الاستثمار المنصوص عليها في المادة 6 من هذا المرسوم من منحة قطاعية تحدد نسبتها في 5 % من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح، عندما تنجز في أحد قطاعات الأنشطة التالية:

- الصناعة؛
- السياحة والترفيه؛
- الصناعة الثقافية؛
- الرقميات؛
- الطاقات المتجددة؛
- تحويل النفايات وتثمينها؛
- اللوجستيك والنقل؛
- ترحيل الخدمات.

**المادة 10-** طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة 16 من القانون-الإطار السالف الذكر رقم 03.22، يجوز الجمع بين منح الاستثمار المشتركة والمنحة الترابية والمنحة القطاعية في حدود 30% من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح.

**المادة 11-** تطبيقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة 16 من القانون-الإطار السالف الذكر رقم 03.22، لا يمكن أن يتجاوز المجموع الكلي لمنح الاستثمار المخولة لمشاريع الاستثمار المنجزة في مجال إنتاج الطاقة انطلاقاً من طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة المائية سقف ثلاثين مليون (30.000.000,00) درهم.

## الفرع الثالث

### مشاريع اتفاقيات الاستثمار المصادق عليها على الصعيد الوطني أو الجهوي

**المادة 12-** تحمل اللجنة الوزارية المحدثّة بموجب المادة 34 من القانون-الإطار السالف الذكر رقم 03.22، اسم "اللجنة الوطنية للاستثمارات".

يشار إلى اللجنة الوطنية للاستثمارات في هذا المرسوم باسم "اللجنة الوطنية".

**المادة 13-** تطبيقاً لأحكام المادة 34 من القانون-الإطار السالف الذكر رقم 03.22، تصادق اللجنة الوطنية على مشاريع اتفاقيات الاستثمار المعدّة في إطار نظام الدعم الأساسي للاستثمار، عندما يكون مبلغها الإجمالي يساوي أو يفوق مائتين وخمسين مليون (250.000.000,00) درهم.

يُوقع على اتفاقيات الاستثمار، المصادق عليها، من لدن المستثمر والسلطات الحكومية المكلفة بالداخلية، وبالمالية، وبالاستثمار، وبالميزانية، والسلطات الحكومية المعنية بطبيعة المشروع موضوع اتفاقية الاستثمار.

**المادة 14-** تطبيقاً لأحكام المادة 35 من القانون-الإطار السالف الذكر رقم 03.22، يُباشر إعداد مشاريع اتفاقيات الاستثمار المدرجة في إطار نظام الدعم الأساسي للاستثمار ويُصادق ويُوقع عليها على الصعيد الجهوي، عندما يكون المبلغ الإجمالي للمشروع المعني يقل عن العتبة المحددة في الفقرة الأولى من المادة 13 أعلاه.

## الباب الثالث

### كيفية تفعيل نظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي

**المادة 15-** تطبيقاً لأحكام المادتين 17 و34 من القانون-الإطار السالف الذكر رقم 03.22، يمكن للجنة الوطنية أن تُحوّل الطابع الاستراتيجي لكل مشروع استثمار يساوي أو يفوق مبلغه الإجمالي

ملياري (2.000.000.000,00) درهم، إذا كان هذا المشروع يستوفي معيارا أو أكثر من المعايير التالية:

- أن يُسهم، بصورة فعلية، في ضمان الأمن المائي أو الطاقى أو الغذائى أو الصحى للمغرب؛
- أن يكون له أثر ملموس على عدد مناصب الشغل المباشرة أو غير المباشرة المزمع إحداثها؛
- أن يكون له أثر كبير على الإشعاع الاقتصادى والتوقع الاستراتيجى للمغرب على الصعيد الإقليمى أو القارى أو الدولى؛
- أن تكون له آثار مُتلاحقة على تنمية منظومات قطاعية أو أنشطة قطاعية؛
- أن يُسهم، بكيفية ملموسة، في تنمية تكنولوجيات رائدة وتملكها.

**المادة 16.-** مع مراعاة أحكام المادة 15 أعلاه، تُحول اللجنة الوطنية الطابع الاستراتيجى لمشاريع الاستثمار المعروضة عليها:

- إما بمبادرة منها؛
- أو بطلب معلل من السلطة أو السلطات الحكومية المعنية أو من والى الجهة أو من رئيس مجلس الجهة.

تُوجه الطلبات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى أعلاه إلى كتابة اللجنة الوطنية التى تحيلها إلى اللجنة التقنية المكلفة بمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجى المنصوص عليها فى المادة 25 من هذا المرسوم لدراستها.

طبقا لأحكام المادة 34 من القانون-الإطار السالف الذكر رقم 03.22، تصادق اللجنة الوطنية على مشاريع اتفاقيات الاستثمار المعدة فى إطار نظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجى.

**المادة 17.-** تُطبق أحكام الفقرة الثانية من المادة 13 من هذا المرسوم على اتفاقيات الاستثمار المنصوص عليها فى المادة 16 أعلاه.

## الباب الرابع

### حكمة نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي

#### الفرع الأول

#### اللجنة الوطنية

**المادة 18.** - تتألف اللجنة الوطنية، تحت رئاسة رئيس الحكومة، من الأعضاء التالي بيانهم:

- السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية؛
- الأمين العام للحكومة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد والمالية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالسياحة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالميزانية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالانتقال الرقمي؛
- السلطات الحكومية المعنية بطبيعة مشاريع الاستثمار موضوع مشاريع اتفاقيات الاستثمار المعروضة على مصادقة اللجنة الوطنية.

يمكن للجنة الوطنية أن تدعو للانضمام إليها، حسب طبيعة مشروع الاستثمار المدرج في جدول الأعمال، كل شخص ذاتي أو اعتباري ترى فائدة في حضوره.

**المادة 19-** تمارس اللجنة الوطنية المهام الموكولة إليها بموجب المادة 34 من القانون- الإطار السالف الذكر رقم 03.22.

**المادة 20-** تجتمع اللجنة الوطنية، بدعوة من رئيسها، كلما اقتضت الضرورة ذلك، وتتداول في شأن القضايا المدرجة في جدول أعمالها.

يُحدد الرئيس جدول أعمال اجتماعات اللجنة الوطنية.

**المادة 21-** تتولى الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات المحدثة بموجب القانون المشار إليه أعلاه رقم 60.16 مهام كتابة اللجنة الوطنية.

ولهذا الغرض، تمارس، على وجه الخصوص، المهام التالية:

- أ) تحضير اجتماعات اللجنة الوطنية وتنظيمها وإعداد محاضرها؛
- ب) إعداد جدول أعمال اجتماعات اللجنة الوطنية وعرضه على الرئيس قصد المصادقة عليه؛
- ج) عرض الاستنتاجات المنصوص عليها في البند أ) من المادة 25 من هذا المرسوم على اللجنة الوطنية؛
- د) عرض مشاريع اتفاقيات الاستثمار المنصوص عليها في المادتين 13 و 16 من هذا المرسوم، وعند الاقتضاء، مشاريع عقود الاستثمار الملحقة باتفاقيات الاستثمار المبرمة، على اللجنة الوطنية قصد المصادقة عليها؛
- هـ) عرض اتفاقيات الاستثمار المصادق عليها من لدن اللجنة الوطنية على السلطات الحكومية المنصوص عليها في المادتين 13 و 17 من هذا المرسوم قصد التوقيع عليها؛
- و) تلقي الطلبات المنصوص عليها في المادة 16 أعلاه وعرضها على اللجنة التقنية المكلفة بمشروع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي من أجل دراستها؛
- ز) السهر على جمع المعلومات حول التقدم المحرز في إنجاز المشاريع موضوع اتفاقيات الاستثمار المبرمة ووضعها رهن إشارة اللجنة الوطنية؛
- ح) إعداد تقارير دورية حول تنفيذ اتفاقيات الاستثمار المبرمة وموافاة اللجنة الوطنية بها؛
- ط) مسك وحفظ المعطيات والتقارير والأرشيف الخاص باللجنة الوطنية.

## الفرع الثاني

### اللجنة التقنية للتحضير والتتبع

**المادة 22-** تُحدث لدى اللجنة الوطنية لجنة تقنية للتحضير والتتبع تتولى على وجه الخصوص:

- أ) تقييم القيمة السوقية للعقار الخاص كما هو مُعرف بموجب البند ز) من المادة الأولى من هذا المرسوم وموافاة كتابة اللجنة الوطنية، عند الاقتضاء، بملاحظاتها في هذا الشأن؛
- ب) القيام، وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، بحساب مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح ومنح الاستثمار؛
- ج) إعداد مشاريع اتفاقيات الاستثمار المشار إليها في المادة 13 من هذا المرسوم، وعند الاقتضاء، مشاريع عقود الاستثمار الملحقة باتفاقيات الاستثمار المبرمة؛
- د) رصد التقدم المحرز في إنجاز مشاريع الاستثمار المعدّة في إطار نظام الدعم الأساسي للاستثمار.

يُشار إلى اللجنة التقنية للتحضير والتتبع، في هذا المرسوم، باسم "اللجنة التقنية".

**المادة 23-** تنص مشاريع اتفاقيات الاستثمار المنصوص عليها في المادة 13 من هذا المرسوم، على وجه الخصوص، على مبلغ الاستثمار الإجمالي التقديري، ومكان إنجاز مشروع الاستثمار، وعدد مناصب الشغل القارة المزمع إحداثها، ومنح الاستثمار التي سيستفيد منها المستثمر وكيفية منحها، والالتزامات الملقاة على عاتق المستثمر والدولة، والأجل المحدد لإنجاز مشروع الاستثمار، وكيفية صرف منح الاستثمار، وكيفية مراقبة تنفيذ المستثمر لالتزاماته التعاقدية، والإجراءات التي يمكن تتخذ في حقه إذا أخل بالتزاماته التعاقدية، وكيفية تسوية النزاعات التي قد تنشأ بينه وبين الدولة.

**المادة 24-** تتألف اللجنة التقنية، تحت رئاسة المدير العام للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، من الأعضاء التاليين:

- ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية؛
- ممثل عن الأمانة العامة للحكومة؛
- أربعة (4) ممثلين عن السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد والمالية؛
- ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير؛
- ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي؛

- ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار؛
  - ممثلين عن السلطات الحكومية المعنية بطبيعة المشروع موضوع مشروع اتفاقية الاستثمار.
- يجب أن يشغل ممثلو السلطات الحكومية المنصوص عليهم أعلاه منصب رئيس قسم على الأقل.

تجتمع اللجنة التقنية، بدعوة من رئيسها، كلما اقتضت الضرورة ذلك. ويمكن لها أن تدعو للانضمام إليها، حسب طبيعة مشروع الاستثمار المدرج في جدول الأعمال، كل شخص ذاتي أو اعتباري ترى فائدة في حضوره.

تتولى الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات مهام كتابة اللجنة التقنية.

### الفرع الثالث

#### اللجنة التقنية المكلفة بمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي

**المادة 25-** تُحدث لدى اللجنة الوطنية لجنة تقنية مكلفة بمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي تتولى على وجه الخصوص:

- أ) دراسة الطلبات المنصوص عليها في المادة 16 من هذا المرسوم وموافاة كتابة اللجنة الوطنية بالاستنتاجات التي توصلت إليها في هذا الشأن؛
  - ب) السهر على تتبع المفاوضات الجارية مع المستثمر الذي أُعتبر مشروعه الاستثماري استراتيجيا من لدن اللجنة الوطنية؛
  - ج) إعداد مشاريع اتفاقيات الاستثمار المنصوص عليها في المادة 16 من هذا المرسوم، وعند الاقتضاء، مشاريع عقود الاستثمار الملحقة باتفاقيات الاستثمار المبرمة، وإحالتها إلى كتابة اللجنة الوطنية؛
  - د) رصد التقدم المحرز في إنجاز مشاريع الاستثمار المعدّة في إطار نظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي وإبلاغ كتابة اللجنة الوطنية بذلك.
- تُجرى المفاوضات المشار إليها في البند ب) أعلاه من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار، بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالميزانية والسلطات الحكومية المعنية بطبيعة مشروع الاستثمار.

**المادة 26-** تنص مشاريع اتفاقيات الاستثمار المنصوص عليها في المادة 16 من هذا المرسوم، على وجه الخصوص، على مبلغ الاستثمار الإجمالي التقديري، ومكان إنجاز مشروع الاستثمار، والامتيازات المتفق عليها وكيفية منحها، والالتزامات الملقة على عاتق المستثمر والدولة، والأجل المحدد لإنجاز مشروع الاستثمار، وكيفية مراقبة تنفيذ المستثمر لالتزاماته التعاقدية، والإجراءات التي يمكن اتخاذها في حقه إذا أخل بالتزاماته التعاقدية، وكيفية تسوية النزاعات التي قد تنشأ بينه وبين الدولة.

**المادة 27 -** تتألف اللجنة التقنية المكلفة بمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، تحت رئاسة السلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار أو الشخص المفوض من لدنها لهذا الغرض، من الأعضاء التاليين:

- ممثل عن رئيس الحكومة؛
- ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية؛
- ممثل عن الأمانة العامة للحكومة؛
- أربعة (4) ممثلين عن السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد والمالية؛
- ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير؛
- ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي؛
- ممثلين عن السلطات الحكومية المعنية بطبيعة المشروع موضوع مشروع اتفاقية الاستثمار.

يجب أن يشغل ممثلو السلطات الحكومية المنصوص عليهم أعلاه منصب مدير إدارة مركزية على الأقل أو ما يعادله.

تجتمع اللجنة التقنية المكلفة بمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، بدعوة من رئيسها، كلما اقتضت الضرورة ذلك.

ويمكن لها أن تدعو للانضمام إليها، حسب طبيعة مشروع الاستثمار المدرج في جدول الأعمال، كل شخص ذاتي أو اعتباري ترى فائدة في حضوره.

تتولى السلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار مهام كتابة اللجنة التقنية المكلفة بمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.



## الباب الخامس

### أحكام انتقالية ونهائية

**المادة 28-** مع مراعاة أحكام المادتين 41 و42 من القانون-الإطار السالف الذكر رقم 03.22، تنسخ، ابتداء من تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ، أحكام المرسوم رقم 2.00.895 الصادر في 6 ذي القعدة 1421 (31 يناير 2001) لتطبيق المادتين 17 و19 من القانون-الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق للاستثمارات، كما وقع تغييره وتتميمه.

**المادة 29-** في انتظار تفعيل أحكام المادة 14 من هذا المرسوم، يُباشِر إعداد مشاريع اتفاقيات الاستثمار المعدة في إطار نظام الدعم الأساسي للاستثمار ويُصادق ويُوقع عليها طبقاً لأحكام المادتين 13 و22 أعلاه.

**المادة 30-** يسند إلى وزير الداخلية والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي يدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر القرارات المنصوص عليها في المادتين الأولى و8 أعلاه في الجريدة الرسمية.

ROYAUME  
DU MAROC

Projet de décret n° 2-23-1 du ..... (.....)  
relatif à la mise en œuvre du dispositif de  
soutien principal à l'investissement et du  
dispositif de soutien spécifique applicable aux  
projets d'investissement à caractère stratégique.

Pour contreseing :

LE CHEF DU GOUVERNEMENT;

Ministre de  
l'intérieur

Vu la Constitution, notamment ses articles 89 et 92;

Ministre délégué  
auprès du Chef du  
gouvernement  
chargé de  
l'investissement, de  
la convergence et de  
l'évaluation des  
politiques publiques

Vu la loi-cadre n° 03-22 formant charte de  
l'investissement, promulguée par le dahir n° 1-22-76  
du 14 jourmada I 1444 (9 décembre 2022),  
notamment ses articles 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 34  
et 40 ;

Vu la loi n° 60-16 portant création de l'Agence  
marocaine de développement des investissements  
et des exportations, promulguée par le dahir n° 1-  
17-49 du 8 hija 1438 (30 août 2017) ;

Après délibération en Conseil du gouvernement  
réuni le ..... (.....),

**DECRETE:**

Chapitre premier

Dispositions générales

Article premier

Au sens du présent décret, on entend par:

- a) **projet d'investissement:** tout projet  
d'investissement réalisé sur le territoire  
national qui crée des emplois stables et qui a  
pour objet la production de biens ou la  
fourniture de services ;
- b) **investisseur:** toute personne physique ou  
morale qui réalise un projet d'investissement ;

- c) **montant d'investissement primable:** le montant d'investissement sur la base duquel les primes à l'investissement sont calculées ;
- d) **primes à l'investissement:** les primes accordées par l'Etat aux investisseurs dans le cadre d'une convention d'investissement ;
- e) **montant d'investissement total:** le coût total, hors taxes, de toute opération de création ou d'extension d'activité, y compris les frais d'études, de recherche et développement, de transfert de technologie et de mise au point des procédés, le prix du foncier privé tel que défini au paragraphe g) ci-dessous et/ou le prix du foncier public tel que défini au paragraphe h) ci-dessous, le coût d'acquisition, de location ou de location avec option d'achat des bâtiments, le coût des infrastructures internes et externes, le génie civil, le coût des travaux d'aménagement, les biens d'équipement, le matériel et outillage et, le cas échéant, toute opération d'acquisition ou de renouvellement de biens d'équipement nécessaires à la réalisation du projet d'investissement ;
- f) **emploi stable:** tout emploi objet d'un contrat de travail conclu pour une durée de dix-huit (18) mois consécutifs au moins que l'investisseur crée, directement, lors de l'exploitation de son projet d'investissement. Les salariés recrutés dans ce cadre doivent être de nationalité marocaine et immatriculés à la Caisse nationale de sécurité sociale ;
- g) **prix du foncier privé:** le montant correspondant à l'acquisition et/ou à la location et/ou à la location avec option d'achat d'un terrain ne relevant pas du domaine privé de l'Etat, des collectivités territoriales ou des établissements et entreprises publics ;
- h) **prix du foncier public:** le montant correspondant à l'acquisition et/ou à la location d'un terrain relevant du domaine privé de l'Etat, des collectivités territoriales ou des établissements et entreprises publics et/ou le montant des redevances correspondant à l'occupation temporaire des parcelles relevant du domaine public de l'Etat ou des collectivités territoriales ;
- i) **reliquat du montant d'investissement total:** la différence entre le montant d'investissement total et les prix du foncier public et du foncier privé ;
- j) **ratio d'emplois stables:** le nombre d'emplois stables créés divisé par le montant d'investissement total en millions de dirhams ;
- k) **ratio genre:** la masse salariale réservée aux femmes divisée par la masse salariale totale;
- l) **métiers d'avenir ou montée en gamme des activités:** les métiers à fort contenu technologique et/ou à fort potentiel de développement ou les

- projets d'investissement qui s'inscrivent dans une stratégie de montée en gamme, tels que définis par arrêté du Chef du gouvernement ;
- m) **projet d'investissement durable**: tout projet d'investissement répondant à des critères fixés par arrêté du Chef du gouvernement ;
- n) **projet d'intégration locale**: tout projet d'investissement qui atteint, lors de son exploitation, un taux d'intégration locale minimum défini par arrêté du Chef du gouvernement.

Les modalités de calcul des prix du foncier privé et du foncier public visés ci-dessus sont fixées par arrêté du Chef du gouvernement.

## **Article 2**

Les primes communes à l'investissement, la prime territoriale et la prime sectorielle visées à la section 2 du chapitre II du présent décret sont calculées en fonction du montant d'investissement primable.

Est exclu du montant d'investissement primable le prix du foncier public tel que défini par le paragraphe h) de l'article premier ci-dessus.

La part du prix du foncier privé dans le montant d'investissement primable est plafonnée à 20%.

Lorsque le prix du foncier privé est égal ou inférieur à 20% du montant d'investissement total, le montant d'investissement primable est égal au montant d'investissement total moins le prix du foncier public.

Toutefois, lorsque le prix du foncier privé représente plus de 20% du montant d'investissement total, le montant d'investissement primable est égal à la somme du reliquat du montant d'investissement total et de 20% du montant d'investissement total.

## **Article 3**

Sauf stipulation contraire de la convention d'investissement, tout projet d'investissement doit être réalisé dans un délai n'excédant pas cinq ans à compter de la date de signature de la convention d'investissement.

Le délai visé au premier alinéa ci-dessus peut être prorogé en cas de force majeure. Cette prorogation doit faire l'objet d'un avenant.

## **Article 4**

Le déblocage des primes à l'investissement s'effectue par tranches au fur et à mesure de la réalisation des projets d'investissement.

## **Article 5**

Tout investisseur qui ne remplit pas ses obligations contractuelles est tenu de restituer à l'Etat les avantages et/ou les primes à l'investissement qui lui ont été accordés dans le cadre du dispositif de soutien principal à l'investissement ou du dispositif de soutien spécifique applicable aux projets d'investissement à caractère stratégique.

Les modalités de mise en œuvre des dispositions du premier alinéa ci-dessus sont fixées par arrêté du Chef du gouvernement.

## **Chapitre II**

### **Des modalités de mise en œuvre du dispositif de soutien principal à l'investissement**

#### **Section première**

#### **Des critères d'éligibilité au dispositif de soutien principal à l'investissement**

### **Article 6**

Sous réserve des dispositions des articles 15 et 16 du présent décret, peuvent bénéficier des primes prévues par le dispositif de soutien principal à l'investissement :

- les projets d'investissement dont le montant total est égal ou supérieur à cinquante millions (50.000.000,00) de dirhams et dont le nombre d'emplois stables à créer se situe entre un seuil fixé par arrêté du Chef du gouvernement et 149 emplois ;
- ou les projets d'investissement dont le nombre d'emplois stables à créer est égal ou supérieur à cent cinquante (150) emplois.

#### **Section 2**

#### **Des primes à l'investissement**

### **Article 7**

En application des dispositions des articles 12 et 15 de la loi-cadre précitée n° 03-22, les primes communes à l'investissement sont accordées en fonction des critères et selon les taux prévus au tableau ci-dessous:

| <b>Primes communes à l'investissement</b> |   |  |   |
|---|---|--|---|
| <b>Critères</b>                           |   | <b>Taux</b>  |   |
| <b>1</b>                                  | Création d'emplois stables                        | Ratio d'emplois stables à créer supérieur à 1 et égal ou inférieur à 1,5 | 5% du montant d'investissement primable.  |
|   |   | Ratio d'emplois stables à créer supérieur à 1,5 et égal ou inférieur à 3 | 7% du montant d'investissement primable.  |
|   |   | Ratio d'emplois stables à créer supérieur à 3                            | 10% du montant d'investissement primable. |
| <b>2</b>                                  | Ratio genre égal ou supérieur à 30%               | 3% du montant d'investissement primable.                                 |   |
| <b>3</b>                                  | Métiers d'avenir ou montée en gamme des activités | 3% du montant d'investissement primable.                                 |   |
| <b>4</b>                                  | Projet d'investissement durable                   | 3% du montant d'investissement primable.                                 |   |
| <b>5</b>                                  | Projet d'intégration locale                       | 3% du montant d'investissement primable.                                 |   |

A l'exception des primes prévues au 1 du tableau ci-dessus, les primes communes à l'investissement sont cumulables.

## **Article 8**

En application des dispositions des articles 13 et 15 de la loi-cadre précitée n° 03-22, les projets d'investissement prévus à l'article 6 du présent décret peuvent, lorsqu'ils sont réalisés dans le ressort territorial des provinces ou des préfectures relevant de la catégorie A ou B ci-dessous, bénéficier d'une prime territoriale dont le taux est fixé comme suit:

- catégorie A: 10% du montant d'investissement primable;
- catégorie B: 15% du montant d'investissement primable.

Les listes des provinces ou préfectures relevant des catégories A et B ci-dessus sont fixées par arrêté du Chef du gouvernement pris sur proposition de l'autorité gouvernementale chargée de l'intérieur.

## **Article 9**

En application des dispositions des articles 14 et 15 de la loi-cadre précitée n° 03-22, les projets d'investissement prévus à l'article 6 du présent décret peuvent, lorsqu'ils sont réalisés dans l'un des secteurs d'activité énumérés ci-dessous, bénéficier d'une prime sectorielle d'un taux de 5% du montant d'investissement primable:

- l'industrie;
- le tourisme et les loisirs;
- l'industrie culturelle;
- le numérique;
- les énergies renouvelables ;
- la transformation et la valorisation des déchets;
- la logistique et le transport;
- l'outsourcing.

## **Article 10**

Conformément aux dispositions du premier alinéa de l'article 16 de la loi-cadre précitée n° 03-22, les primes communes, la prime territoriale et la prime sectorielle sont cumulables, dans la limite de 30% du montant d'investissement primable.

## **Article 11**

En application des dispositions du deuxième alinéa de l'article 16 de la loi-cadre précitée n° 03-22, le cumul des primes à l'investissement accordées aux projets d'investissement réalisés dans le domaine de la



production d'énergie à partir des énergies éolienne, solaire ou hydraulique est plafonné à trente millions (30.000.000,00) de dirhams.

### **Section 3**

#### **Des projets de conventions d'investissement approuvés à l'échelle nationale ou régionale**

##### **Article 12**

La Commission ministérielle créée en vertu de l'article 34 de la loi-cadre précitée n° 03-22 prend la dénomination de « Commission nationale des investissements ».

La Commission nationale des investissements est désignée, dans la suite du présent décret, par «Commission nationale».

##### **Article 13**

En application des dispositions de l'article 34 de la loi-cadre précitée n° 03-22, les projets de conventions d'investissement établis dans le cadre du dispositif de soutien principal à l'investissement sont approuvés par la Commission nationale, lorsque leur montant total est égal ou supérieur à deux cents cinquante millions (250.000.000,00) de dirhams.

Les conventions d'investissement approuvées sont signées par l'investisseur, les autorités gouvernementales chargées de l'intérieur, des finances, de l'investissement, du budget et les autorités gouvernementales concernées par la nature du projet objet de la convention d'investissement.

##### **Article 14**

En application des dispositions de l'article 35 de la loi-cadre précitée n° 03-22, les projets de conventions d'investissement établis dans le cadre du dispositif de soutien principal à l'investissement sont élaborés, approuvés et signés à l'échelle régionale, lorsque le montant total du projet concerné est inférieur au seuil fixé au premier alinéa de l'article 13 ci-dessus.



## **Chapitre III**

### **Des modalités de mise en œuvre du dispositif de soutien spécifique applicable aux projets d'investissement à caractère stratégique**

#### **Article 15**

En application des dispositions des articles 17 et 34 de la loi précitée n° 03-22, la Commission nationale peut attribuer le caractère stratégique à tout projet d'investissement dont le montant total est égal ou supérieur à deux milliards (2.000.000.000,00) de dirhams, lorsqu'il remplit au moins l'un des critères suivants :

- contribuer de manière effective à assurer la sécurité hydrique, énergétique, alimentaire ou sanitaire du Maroc;
- avoir un impact significatif sur le nombre d'emplois directs ou indirects à créer;
- avoir un impact considérable sur le rayonnement économique et le positionnement stratégique du Maroc à l'échelle régionale, continentale ou internationale;
- avoir des effets d'entraînement sur le développement d'écosystèmes sectoriels ou d'activités sectorielles;
- contribuer de manière significative au développement et à l'appropriation des technologies d'avant-garde.

#### **Article 16**

Sous réserve des dispositions de l'article 15 ci-dessus, la Commission nationale attribue le caractère stratégique aux projets d'investissement qui lui sont soumis :

- soit de sa propre initiative;
- soit sur demande motivée de l'autorité ou des autorités gouvernementales concernées, du Wali de région ou du président du Conseil de la région.

Les demandes prévues au premier alinéa ci-dessus sont adressées au Secrétariat de la Commission nationale qui les soumet à l'examen du Comité technique en charge des projets d'investissement à caractère stratégique prévu à l'article 25 du présent décret.

Conformément aux dispositions de l'article 34 de la loi-cadre précitée n° 03-22, les projets de conventions d'investissement établis dans le cadre du

dispositif de soutien spécifique applicable aux projets d'investissement à caractère stratégique sont approuvés par la Commission nationale.

### **Article 17**

Les dispositions du deuxième alinéa de l'article 13 du présent décret s'appliquent aux conventions d'investissement prévues à l'article 16 ci-dessus.

## **Chapitre IV**

### **Gouvernance du dispositif de soutien principal à l'investissement et du dispositif de soutien spécifique applicable aux projets d'investissement à caractère stratégique**

#### **Section première**

#### **De la Commission nationale**

### **Article 18**

La Commission nationale se compose, sous la présidence du Chef du gouvernement, des membres suivants :

- l'autorité gouvernementale chargée de l'intérieur;
- le Secrétaire général du gouvernement;
- l'autorité gouvernementale chargée de l'économie et des finances;
- l'autorité gouvernementale chargée de l'urbanisme;
- l'autorité gouvernementale chargée de l'emploi;
- l'autorité gouvernementale chargée de l'industrie;
- l'autorité gouvernementale chargée du tourisme;
- l'autorité gouvernementale chargée de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique;
- l'autorité gouvernementale chargée de la transition énergétique et du développement durable;
- l'autorité gouvernementale chargée de l'investissement;
- l'autorité gouvernementale chargée du budget;
- l'autorité gouvernementale chargée de la transition numérique;
- les autorités gouvernementales concernées par la nature des projets d'investissement objet des projets de conventions d'investissement soumis à l'approbation de la Commission nationale.

La Commission nationale peut s'adjoindre, en fonction de la nature du projet d'investissement inscrit à l'ordre du jour, toute personne physique ou morale dont elle estime la présence utile.

### **Article 19**

La Commission nationale exerce les missions qui lui sont dévolues par l'article 34 de la loi-cadre précitée n° 03-22.

### **Article 20**

La Commission nationale se réunit, sur convocation de son président, autant de fois que nécessaire et délibère sur les questions inscrites à l'ordre du jour.

L'ordre du jour des réunions de la Commission nationale est fixé par le président.

### **Article 21**

Le Secrétariat de la Commission nationale est assuré par l'Agence marocaine de développement des investissements et des exportations créée par la loi susvisée n° 60-16.

A cet effet, elle exerce, en particulier, les missions suivantes :

- a) préparer et organiser les réunions de la Commission nationale et en établir les procès-verbaux;
- b) établir l'ordre du jour des réunions de la Commission nationale et le soumettre à l'approbation du président;
- c) soumettre à la Commission nationale les conclusions prévues au paragraphe a) de l'article 25 du présent décret;
- d) soumettre à l'approbation de la Commission nationale les projets de conventions d'investissement prévus aux articles 13 et 16 du présent décret et, le cas échéant, les projets d'avenants aux conventions d'investissement conclues;
- e) soumettre les conventions d'investissement approuvées par la Commission nationale à la signature des autorités gouvernementales prévues aux articles 13 et 17 du présent décret;
- f) recevoir les demandes prévues à l'article 16 ci-dessus et les soumettre à l'examen du Comité technique en charge des projets d'investissement à caractère stratégique;

- g) assurer la collecte de l'information relative à l'état d'avancement de la réalisation des projets objet des conventions d'investissement conclues et la mettre à la disposition de la Commission nationale;
- h) établir des rapports périodiques sur l'exécution des conventions d'investissement conclues et les soumettre à la Commission nationale;
- i) tenir et conserver les données, les rapports et les archives de la Commission nationale.

## **Section 2**

### **Du Comité technique de préparation et de suivi**

#### **Article 22**

Il est créé auprès de la Commission nationale un Comité technique de préparation et de suivi chargé notamment :

- a) d'apprécier la valeur vénale du foncier privé tel que défini au paragraphe g) de l'article premier du présent décret et de soumettre, le cas échéant, ses observations au Secrétariat de la Commission nationale;
- b) de procéder, dans les conditions prévues au présent décret, au calcul du montant d'investissement primable et des primes à l'investissement;
- c) d'établir les projets de conventions d'investissement visés au deuxième alinéa de l'article 13 du présent décret et, le cas échéant, les projets d'avenants aux conventions d'investissement conclues;
- d) de s'enquérir de l'état d'avancement de réalisation des projets d'investissement établis dans le cadre du dispositif de soutien principal à l'investissement.

Le Comité technique de préparation et de suivi est désigné, dans la suite du présent décret, par «Comité technique».

#### **Article 23**

Les projets de conventions d'investissement prévus à l'article 13 du présent décret prévoient, en particulier, le montant d'investissement total prévisionnel, le lieu de réalisation du projet d'investissement, le nombre d'emplois stables à créer, les primes à l'investissement dont l'investisseur va bénéficier et les modalités de leur octroi, les obligations incombant à

l'investisseur et à l'Etat, le délai de réalisation du projet d'investissement, les modalités de déblocage des primes à l'investissement, le mode de contrôle de l'exécution des obligations contractuelles incombant à l'investisseur, les mesures pouvant être prises à son encontre en cas de manquement à ses obligations contractuelles et les modalités de règlement des différends pouvant survenir entre lui et l'Etat.

#### **Article 24**

Le Comité technique se compose, sous la présidence du directeur général de l'Agence marocaine de développement des investissements et des exportations, des membres suivants :

- un représentant de l'autorité gouvernementale chargée de l'intérieur;
- un représentant du Secrétariat général du gouvernement;
- quatre (4) représentants de l'autorité gouvernementale chargée de l'économie et des finances;
- un représentant de l'autorité gouvernementale chargée de l'urbanisme;
- un représentant de l'autorité gouvernementale chargée de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique;
- un représentant de l'autorité gouvernementale chargée de l'investissement;
- des représentants des autorités gouvernementales concernées par la nature du projet objet du projet de convention d'investissement.

Les représentants des autorités gouvernementales prévus ci-dessus doivent occuper au moins le poste de chef de division.

Le Comité technique se réunit, sur convocation de son président, autant de fois que nécessaire.

Il peut s'adjoindre, en fonction de la nature du projet d'investissement inscrit à l'ordre du jour, toute personne physique ou morale dont il estime la présence utile.

Le Secrétariat du Comité technique est assuré par l'Agence marocaine de développement des investissements et des exportations.

## **Section 3**

### **Du Comité technique en charge des projets d'investissement à caractère stratégique**

#### **Article 25**

Il est créé auprès de la Commission nationale un Comité technique en charge des projets d'investissement à caractère stratégique chargé notamment:

- a) d'instruire les demandes prévues à l'article 16 du présent décret et de soumettre au Secrétariat de la Commission nationale les conclusions auxquelles il a abouti en la matière;
- b) d'assurer le suivi des négociations menées avec l'investisseur dont le projet d'investissement a été qualifié de stratégique par la Commission nationale;
- c) d'établir les projets de conventions d'investissement prévus à l'article 16 du présent décret et, le cas échéant, les projets d'avenants aux conventions d'investissement conclues et de les soumettre au Secrétariat de la Commission nationale;
- d) de s'enquérir de l'état d'avancement de la réalisation des projets d'investissement établis dans le cadre du dispositif de soutien spécifique applicable aux projets d'investissement à caractère stratégique et d'en informer le Secrétariat de la Commission nationale.

Les négociations visées au paragraphe b) ci-dessus sont menées par l'autorité gouvernementale chargée de l'investissement, en coordination avec l'autorité gouvernementale chargée du budget et les autorités gouvernementales concernées par la nature du projet d'investissement.

#### **Article 26**

Les projets de conventions prévus à l'article 16 du présent décret prévoient, en particulier, le montant d'investissement total prévisionnel, le lieu de réalisation du projet d'investissement, les avantages convenus et les modalités de leur octroi, les obligations incombant à l'investisseur et à l'Etat, le délai de réalisation du projet d'investissement, le mode de contrôle de l'exécution des obligations contractuelles incombant à l'investisseur, les mesures pouvant être prises à son encontre en cas de manquement à ses obligations contractuelles et les modalités de règlement des différends pouvant survenir entre lui et l'Etat.

## Article 27

Le Comité technique en charge des projets d'investissement à caractère stratégique se compose, sous la présidence de l'autorité gouvernementale chargée de l'investissement ou de la personne déléguée par elle à cet effet, des membres suivants :

- un représentant du Chef du gouvernement;
- un représentant de l'autorité gouvernementale chargée de l'intérieur;
- un représentant du Secrétariat général du gouvernement;
- quatre (4) représentants de l'autorité gouvernementale chargée de l'économie et des finances;
- un représentant de l'autorité gouvernementale chargée de l'urbanisme;
- un représentant de l'autorité gouvernementale chargée de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique;
- de représentants des autorités gouvernementales concernées par la nature du projet objet du projet de convention d'investissement.

Les représentants des autorités gouvernementales prévus ci-dessus doivent occuper au moins le poste de directeur de l'administration centrale ou toute fonction y assimilée.

Le Comité technique en charge des projets d'investissement à caractère stratégique se réunit, sur convocation de son président, autant de fois que nécessaire.

Il peut s'adjoindre, en fonction de la nature du projet d'investissement inscrit à l'ordre du jour, toute personne physique ou morale dont il estime la présence utile.

Le Secrétariat du Comité technique en charge des projets d'investissement à caractère stratégique est assuré par l'autorité gouvernementale chargée de l'investissement.



## **Chapitre V**

### **Dispositions transitoires et finales**

#### **Article 28**

Sous réserve des dispositions des articles 41 et 42 de la loi-cadre précitée n° 03-22, sont abrogées à compter de la date d'entrée en vigueur du présent décret les dispositions du décret n° 2-00-895 du 6 kaada 1421 (31 janvier 2001) pris pour l'application des articles 17 et 19 de la loi-cadre n° 18-95 formant charte de l'investissement, tel qu'il a été modifié et complété.

#### **Article 29**

Dans l'attente de la mise en œuvre des dispositions de l'article 14 du présent décret, les projets de conventions d'investissement établis dans le cadre du dispositif de soutien principal à l'investissement sont établis, approuvés et signés conformément aux dispositions des articles 13 et 22 ci-dessus.

#### **Article 30**

Le ministre de l'intérieur, le ministre délégué auprès du Chef du gouvernement chargé de l'investissement, de la convergence et de l'évaluation des politiques publiques et le ministre délégué auprès de la ministre de l'économie et des finances chargé du budget sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret qui entre en vigueur à compter de la date de publication au Bulletin officiel des arrêtés prévus aux articles premier et 8 ci-dessus.



